

الوسيط في المذهب

والثاني لا لأنه أدرج في البيع لأن استثناءه يبطل البيع .
فرع لو دبر الحمل دون الأم صح واقتصر عليه فلو باع الأم ونوى الرجوع صح البيع ودخل فيه الجنين وإن لم ينو الرجوع فكأنه استثنى الحمل .
الثالثة لو تنازعا فقالت ولدت بعد التدبير فتعني على قول السراية وقال السيد بل قبله فالحقول قول السيد لأن الأصل بقاء ملكه .
وعلى قولنا لا يسري لو نازعت الوارث وقالت ولدت بعد الموت فهو حر وقال الوارث بل قبله فالحقول قول الوارث .
ولو كان في يد المدير مال فقال الوارث هو من كسبك قبل الموت وقال بل بعده فالحقول قول المدير لأن الملك في يده بخلاف الولد فإنه لا يد لها عليه وهي تدعي حرته